

Distr.: General
28 September 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الستون

الجمعية العامة
الدورة الستون

البندان ١٤ و ١٠٨ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأسترعي انتباهكم إلى آخر الهجمات الخطيرة المرتكبة في حق مواطني إسرائيل.

ففي الفترة ما بين ٢٣ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أطلقت منظمة حماس الإرهابية وابلا فاق عدده ٤٠ من صواريخ القسام المدفعية على بلدة سديروت الإسرائيلية وعلى أماكن أخرى من نيغيف، مما أدى إلى جرح خمسة أشخاص، من بينهم شخصان إصابتهما متوسطة الخطورة، فضلا عن إلحاق أضرار واسعة وإرغام سكان المنطقة على اللجوء إلى المخابئ الواقعة من القنابل والغرف المحصنة.

وردا على الهجمات بصواريخ القسام وفي إطار الدفاع عن النفس، نشرت إسرائيل قوات حول قطاع غزة لمنع وقوع مزيد من الاعتداءات، واستهدفت الهياكل الأساسية الإرهابية في غزة، وواصلت حملة لاعتقال الإرهابيين الفلسطينيين المطلوبين. وكنتيجة لذلك، أعلنت حماس عن وقف لإطلاق النار، ولكنها قامت فيما بعد بإلغاء هذا الإعلان وأطلقت مزيدا من صواريخ القسام على المدن الإسرائيلية.

وفي حادث منفصل تحذر الإشارة إليه، قتل نحو ٢٠ فلسطينيا يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بسبب انفجار تسببت فيه حماس، عندما انفجرت شاحنة مزودة بالذخائر أثناء عرض مسلح في حي سكني مزدحم بقطاع غزة. ولم تتورع حماس عن توجيه اللوم إلى إسرائيل في هذا الانفجار - وهو عمل آخر من أعمال التحريض ومحاولة لتعطيل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في هذا الظرف الحرج من تاريخ المنطقة. على أن السلطة الفلسطينية وإسرائيل كلتيهما تنكران صحة هذا الاتهام.

لقد اتخذت إسرائيل خطوة جريئة من أجل إحلال السلام، وذلك بفك الارتباط مع قطاع غزة ومناطق في شمال الضفة الغربية. ورغم أن المجتمع الدولي رحب بهذه الخطوة، فقد ردت حماس هذه البادرة بعنف لا مبرر له. إن هذه الهجمات الموجهة ضد الأراضي التابعة لسيادة دولة إسرائيل تشكل اعتداء إرهابيا خطيرا. وتقوم إسرائيل بممارسة حقها في الدفاع عن النفس رداً على الهجوم الإرهابي على شعب إسرائيل، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى تتعرض لهجوم مماثل.

وما زالت القيادة الفلسطينية غير قادرة على فرض سيطرتها على المنظمات الإرهابية منذ إقدام إسرائيل على فك الارتباط مع غزة. وتتمثل المسؤولية الأساسية للسلطة الفلسطينية في وضع حد للفوضى القائمة داخل أراضيها والرامية إلى قتل المواطنين الإسرائيليين وإهدار فرص السلام في المنطقة.

ويشكل استمرار الهجمات بالصواريخ من غزة انتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي، لا لكونها تستهدف مدنيين إسرائيليين أبرياء وحسب، وإنما لكونها تعرّض للخطر حياة السكان الفلسطينيين أيضا. وما زالت المنظمات الإرهابية الفلسطينية متمادية في مناورتها القاسية ألا وهي استخدام الفلسطينيين الأبرياء دروعاً بشرية واتخاذ المناطق المدنية أرضية للإعداد لأعمالها الإرهابية الفظيعة. ذلك أن جل نيران الإرهابيين من غزة تنطلق من وسط حشود الناس أو من المباني السكنية، كما أن مئات العبوات والألغام المتفجرة تُزرع عمدا داخل المناطق المدنية.

إن السلام لن يغدو ممكنا إلا عندما تقوم السلطة الفلسطينية بتفكيك المنظمات الإرهابية. وقد وردت هذه الدعوة أيضا في بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إذ "تحت السلطة الفلسطينية على حفظ القانون والنظام وتفكيك قدرات الإرهابيين وبنيتهم التحتية". ويتناقض هذا البيان تناقضا حادا مع سياسة السلطة الفلسطينية المتمثلة في التفاوض مع هذه الجماعات.

وأبعث رسالتي هذه إلحاقاً برسائل عديدة تبين بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتي توثق الجرائم التي لا بد من أن يتحمل الإرهابيون ومساندوهم المسؤولية الكاملة عنها.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٤ و ١٠٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دانييل كارمون

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة
